دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة
دراسة حالة ولاية الوادي خلال الفترة (2005-2019)

The role of the agricultural sector in achieving sustainable development- El-Oued case study during the period (2005-2019)

يوسف باهي *
جامعة صفاقس- تونس
abou.adel97@gmail.com

زهير عبيدة
جامعة صفاقس- تونس
zouheir.abida@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/16 تاريخ القبول للنشر:2021/06/04 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع وأهمية القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة، ولقد تم استخدام المنهج الوصفي من خلال المعلومات المجمعة من الكتب في جانبها النظري، والمنهج التحليلي وذلك من خلال تتبع القوانين والإجراءات من طرف الدولة، وأيضا الإحصاءات المقدمة من طرف المديرية الولائية للفلاحة والغرفة التجارية وكل الهيئات الرسمية.

ولقد توصلنا إلى العديد من النتائج أهمها: القطاع الفلاحي يحظى باهتمام كبير من قبل السلطات العليا للبلاد والمحلية كذلك، باعتباره أحد مصادر التنويع الاقتصادي، والدور الذي يلعبه في تحقيق الحاجيات الأساسية للسكان وتوفير مناصب عمل، ويعمل على القضاء على الفقر.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، التنمية المستدامة، الإنتاج الفلاحي، المنتج الفلاحي، الجزائر.

تصنيف JEL: E23،J43 ، Q01 ، N05

Abstract:

The study aims to shed light on the reality and importance of the agricultural sector in Algeria and the extent of its contribution to achieving sustainable development. The deschgvriptive and method has been used through the information gathered from books in its theoretical aspect,and analytical method by tracking laws and procedures by the state, as well as statistics provided by the state directorate of agriculture, the Chamber of Commerce and all official bodies.

Many conclusions have been obtained, the most important of which are: The agricultural sector is receiving great attention from the country's higher authorities and the local as well, as it is one of the sources of economic diversification, and the role it plays in achieving the basic needs of the population, providing positions and working to eradicate poverty.

Keywords: Agricultural sector,Sustainable development,Agricultural product,Produitagricole, Algeria

Jel Classification Codes:E23,J43,Q01,N05.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات دول العالم، لما يؤدي من دور ناجح وفعال في الأنشطة الاقتصادية، وهو من القطاعات المؤثرة إلى حد كبير بالقطاعات الأخرى، وكما أنه يتأثر بها، ومن بين أهدافه ترسيخ مبادئ التنمية المستدامة، ومن مبادئها الجانب الاجتماعي الذي تشترك فيه مع نظرية الاحتياجات الأساسية وهي في مقدمة كل الحاجيات، وبإمكاننا الحديث عن الحاجيات الأخرى دون تحقيقها وهي الحق في الغذاء أو تأمين الشعوب، والقضاء على الفقر والجوع، وباعتبار أن للفلاحة أهمية كبيرة ومصدر أساسي للغذاء والمواد الخام، وفي السنوات الأخيرة شهد القطاع الفلاحي نموٍ اكبيرا في الكثير من الدول المختلفة، وذلك بفضل الطرق والمناهج التكنولوجية والفنية والحديثة المتقدمة، وبسببها أدت إلى نجاح شامل للقطاع الفلاحي وهو من القطاعات التي تحقق الرفاهية والرخاء والوصول إلى أعلى مستويات التنمية المستدامة.

1.2. **طرح الإشكالية الرئيسية:** بناء على ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

3.1. الإشكاليات الفرعية:

- ✓ ما المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- ✓ هل للقطاع الفلاحي في الجزائرإمكانيات تؤهلهلتحقيق التنمية المستدامة؟
- ✓ ما هي أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر للقطاع الفلاحي بعد الاستقلال؟
- ✓ ما هو واقع القطاع الفلاحي بولاية الوادي؟

3.1. فرضيات الدراسة: بناء على الإشكالية الرئيسية للدراسة والاسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ تزخر الجزائر بإمكانيات كبيرة تمكنها من تحقيق اكتفاء ذاتي وتحقيق فائض في عديد من المنتجات الفلاحية، فلابد من القول أن القطاع الفلاحي يحتل مكانة كبيرة وأهمية عظمى في الاقتصاد الوطني، ومساهمته الفعالة في الناتج المحلي الخام، وتوفير مناصب شغل.
- ✓ الجزائر تتمتع بأفضل الإمكانيات والقدرات المالية والمادية، مما تؤهل القطاع الفلاحي من توفير العديد من المنتوجات الفلاحية وتحقيق فائضا، مما تؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة.
- ✓ بعد الاستقلال مباشرة أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا بالقطاع الفلاحي من خلال قيامها بإصلاحات وإتباع سياسات اقتصادية، من أجل تطويره والنهوض به.
- ✓ تتمتع ولاية الوادي على قدرات فلاحيه هائلة فهي تمتاز بطابع فلاحي صحراوي، إذ أنها تشكل قطبا فلاحيا يساهم في تحقيق التنمية المحلية والوطنية ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة إذا ما تم استغلاله بشكل مناسب.

4.1. أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في تشخيص وتحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة، والإلمام بكل ما يتعلق بأهمية ودور القطاع الفلاحي في تعزيز التنمية المستدامة في الجزائر.

5.1. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- ✓ الوقوف على دور ومكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ أهمية القطاع الفلاحي واستراتيجياته في تحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ تشخيص المشكلات المختلفة التي يواجهها القطاع الفلاحي في الجزائر؛

✓ اقتراح بعض الحلول للنهوض بهذا القطاع.

2. الإطار النظري للقطاع الفلاحي والتنمية المستدامة: سنتناول في هذا الإطار مفهومين متعلقين بالدراسة وهما الفلاحة، والتنمية المستدامة كالتالي:

1.2. ما هية القطاع الفلاحي:

1.1.2. مفهوم الفلاحة: هي كل الأعمالوالناشطات التي يمارسها الفلاح بهدف تأمين مصادر العيش والغذاء، وتوفير كلالمنتجات الفلاحية والنباتية المطلوبة.(عاكف، 2006، صفحة 74)

أو هي جميع الأنشطة التي يقوم بها المزارعون يتم من خلالها السيطرة والتحكم على قوى الطبيعة من أجل إنتاج المحاصيل الراعية والحيوانية لتغطية حاجيات الانسان.(الهادي، 1986، صفحة 57)، والفلاحة تضم بعض النشاطات من بينها: فلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية سواء الحقلية منها أو البستانية، إنتاج الحيوان الزراعي لإنتاج الألبان واللحوم والصوف والجلود، تربية الدواجن والنحل والقز، كل عمل يجري لاحقا بالمزرعة أو متصل بالعمليات الزراعية المختلفة لإعداد المحصول للسوق وتسليمه للمخازن والعملاء أو إلى شركات النقل لتصديره إلى الخارج.(سعد، 2010، صفحة 84)

2.1.2. مفهوم التنمية الفلاحية: تعتبر التنمية الفلاحية من مكونات التنمية الاقتصادية، فهي تعمل علىخدمة القطاع الفلاحي وتلبية كل متطلبات القطاعات الأخرى، ومن خلال ذلك نبين مفهوم التنمية الفلاحية كما يلي:

✓ هي كافة الإجراءات من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية.(نور، 2012، صفحة 96)

✓ وتعرف على أنهاتطوير وتقدم في الإنتاج الفلاحي، إما بزيادة مساحة الأراضي المزروعة أو إستصلاحها، أو بالزيادة في إنتاجية الأرضي بتحسين ظروف زراعتها من حيث اختيار أفضل المحاصيل التي تتوافق وطبيعتها وانتقاء البذور والعمل علىمحاربة ومكافحة الحشرات الضارة بالزراعة.(هاشمي، 2012، صفحة 05)

✓ التنمية الفلاحية على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المستخدمة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الفلاحي، مما يؤدي إلى أفضل استخدام ممكن للموارد االفلاحيةالمتاحة، وتحقيق الزيادة العالية في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الفلاحي، وذلكمن أجل زيادة معدل الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي عالي لأفراد المجتمع.(عماري و عامر، 2014، صفحة 07)

3.1.2. مقومات القطاع الفلاحي: للقطاع الفلاحي إمكانيات ومقوماترئيسية تساهم بشكل فعال في عملية التنمية الفلاحية، تتمثل في الموارد الطبيعية، والموارد المائية، والموارد البشرية، وسنحاول من خلال دراستنا شرح وجيز لهذه المقومات كالآتي:

1.3.1.2. الموارد الطبيعية: خلق الله تعالى الإنسان في هذا الكون، ومن أجل بقائه على كوكب الأرض سخر من أجله الموارد الطبيعية، وخلقها لتمكينه لتلبية احتياجاته ورغباته المتزايدة باستمرار، وهذه العناصر الثلاثة تتمثل في (الأرض، المياه، المعادن...) وغيرها تعتبر نقطة انطلاق لعملية التنمية الفلاحية، وفي حالة توفرها يستطيع الإنسان إنتاج احتياجاته من السلع الغذائية الضرورية للمحافظة على بقائه من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر وسيلة للضغط على الدول التي تتميز بضعف الإنتاج، وتتأتى أهمية الموارد الطبيعية من كفاءة وآليات إستخدامها على الوجه الذي يخدم معطيات التنمية بالفعل.(غردي، 2012، صفحة 10)، وسنتطرق للحديث عن الموارد الطبيعية كالآتي :

✓ **الأراضي الفلاحية:** وهي جميع الأراضي الصالحة للحرث والزراعة، دون عملية استصلاح، حتى وإن لم تكن مزروعة، ومن خلال نص المادة : 04 من القانون 90_25المؤرخ في: 18 نوفمبر 1990المتضمن التوجيه العقاري تعطي تعريفا

للأراضي الفلاحية كالآتي" الأراضي الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية، هي كل أرض تنتج بتدخل الإنسان سنويا أو عدة سنوات إنتاجا يستهلكه الإنسان أو الحيوان أو يستهلك في الصناعة مباشرا أو بعد تحويله "(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1990، صفحة 1743)، والأراضي الفلاحية تعتبر هي من أهم العناصر الأساسية في عملية الإنتاج الفلاحي، وهي تمثل ثروة إستراتيجية، يجب الاهتمام بها وحمايتها وتنميتها بكل الوسائل المتوفرة والمتاحة.

- ✓ **الموارد المائية**: يقول الله تعالى " وجعلنا من الماء كل شيء حي ...." الآية30سورة الأنبياء.إن الحياة على وجه الأرض حياة الإنسان، وحياة الحيوان، وحياة النبات، قوامها الماء، لو لا الماء لما كان على وجه الأرض حياة، ومن هذا البيان نستطيع أن نقول: الماء هو أهم مورد طبيعي، لأن الماء يعتبر المصدر الأساسي للحياة، وأساس حياة الإنسان وجميع الأنشطة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية وخاصة ما تعلق بالجانب الفلاحي، والجزائر غنية بهذه المادة على كل أراضيها ولكن بنسب متفاوتة، والحصول على هذا المورد الحي مجانا وبسبب تلوث البيئة أدى الى تلوث المياه مما أدى الى تلوث المياه وهذا ماترتب على صعوبة استخراج المياه النقية ، ويتطلب تكاليف باهضة لاستخراجها ، حيث كانت قبل هذه الأوقات مجانية (بكري و مندور، 1989، صفحة 10)، والجزائر تتربع على مساحة قدرها 2.4مليون كم^2، بتنوع التضاريس والمناخ من الشمال إلى الجنوب، وهناك نوعان من مصادر الموارد المائية أحدهما موارد تقليدية وأخرى موارد غير تقليدية.

- ❖ **المصادر التقليدية**: نشير إلى مياه الأمطار والمياه السطحية الجوفية، وهي مصادر المياه التي اعتمد عليها الإنسان منذ القديم، وهي سهلة المنال وميسورة التكلفة.(كنيدة و حسين، 2013، صفحة 5)

السطحية: وتشمل المجاري المائية التي يتم تجميعها على شكل أنهار ووديان يزداد منسوبها نتيجة هطول الأمطار والثلوج، والتي تغذيها ينابيع متجددة، يتم استغلالها جميعا في مجال الفلاحة والزراعة.

- ✓ **المياه الجوفية:** وهي المياه الموجودة تحت سطح الأرض، سواء تلك الموجودة في المساحات المشبعة (المساحات المملوءة بالكامل ماء) أو غير المشبعة (المساحات الواقعة مباشرة تحت سطح الأرض).(عساف و المصري، 2007، صفحة 5)
- ✓ **مياه الأمطار:** وهي المصدر الرئيسي للمياه الجوفية، حيث يتم تجميع جزء منها على سطح الأرض مكونا أنهارا، ويتم ترشيح الجزء الآخر من خلال مسامات الأرض والشقوق الأرضية.

- ❖ **المصادر غير التقليدية:** إذا كانت المصادر التقليدية غير كافية لتغطية الحاجيات الضرورية واللازمة، فمن الضروري اللجوء إلى مصادر أخرى تسمى بالمصادر غير التقليدية أهمها:

- ✓ **تحلية مياه البحر:** يقصد بها إزالة الأملاح الزائدة والمعادن من المياه بحيث يمكن استخدامها في العملية (الشرب)، والفلاحة، والصناعة؛
- ✓ **معالجة المياه المستعملة:** ويقصد به إدارة مياه الصرف الصحي، مثل تنقية المياه، ومكافحة التلوث، وحماية مياه البحر والأراضي الرطبة، وحماية البيئة. يتم تحقيق ذلك من خلال مناهج جديدة وإعادة استخدام المياه المعالجة في ري الأراضي الزراعية والفلاحة، وكذلك في مجالات أخرى مثل التصنيع.

2.4.1.2.الموارد البشرية:

العامل البشري هو المحرك الرئيسي لمختلف القطاعات الإنتاجية، ولا سيما القطاع الفلاحي، حيث أن معظم العمليات الفلاحية تتم يدويا أو بسبب نقص الآليات المطلوبة والمناسبة أو عدم وجود المكننة، ومن هنا نستنتج أن القطاع الفلاحي يساهم بقوة في سياسة التشغيل والتنمية.((أبو السعود و اخرون، 2006، الصفحات 79-82)، وبعد توافر الثروة الحيوانية والنباتية من مكونات ومقومات التنمية الفلاحية، ولكي يتم استثمار هذه الموارد الإنتاجية والفلاحية بكفاءة اقتصادية، فهي

تحقق الاستثمار في تنمية الموارد لتلبية احتياجات المجتمع من السلع الغذائية الأساسية وخلق فرص العيش الكريم لأفراد المجتمع الواقفين في عمليات الاستثمار الفلاحي.(حمدي، 2000، صفحة 7).

5.1.2. أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر: يحتل القطاع الفلاحي مكانة مهمة في الاقتصاد الجزائري، لما له من أهمية متزايدة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير الاحتياجات الغذائية، وتوفير الموارد النقدية بالعملات الصعبة، وتعزيز الصناعات الغذائية، والمساهمة في القضاء على البطالة، والمساهمة في تحقيق فرص عمل. (بوعريوة، 2017)

6.1.2. واقع القطاع الفلاحي في الجزائر: القطاع الفلاحي هو العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، والدولة التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها، من خلال تحقيق أقصى قدر ممكن من الإنتاج الفلاحي، هي أمة جديرة بالاحترام لأنها تنطلق من الإهتمام باحتياجات شعبها، وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي، يمكن القول أنه مهما كانت خلفيات إستراتيجية التنمية المتبعة فمن المفروض أن يكون للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة، فهو قطاع يؤثر بشكل كبير على القطاعات الأخرى بالإضافة إلى تأثره بالتغيرات التي تحدث في القطاعات الأخرى، والفلاحة في الجزائر تشكل قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني، إلا أن الإنتاج الفلاحي في الجزائر يتأثر تأثيرا كبيرا بالتقلبات المناخية مما يجعله يتقلب من سنة إلى أخرى.

7.1.2. أهم إصلاحات القطاع الفلاحي في الجزائر: عرف القطاع الفلاحي في الجزائر لعدة إصلاحات منذ الاستقلال، حيث انتهجت بعد الاستقلال مباشرة بنظام التسيير الذاتي ثم بعدها مرحلة الثورة الزراعية وبعدها إعادة الهيكلة الفلاحية وكان ذلك عهد النظام الإشتراكي، وأخيرا نظام المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية نهاية الثمانينات، من أجل أن تواجه السياسة الفلاحية عملية الانتقال من الاقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، والذي أثر على القطاع الفلاحي خلال العقد الأخير من القرن العشرين، الأمر الذي أدى بالدولة إلى اتخاذ إجراءات لصالح القطاع، من خلال تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من بداية عام2000، وقد أولى من خلاله اهتماما كبيرا بالقطاع الفلاحي لا سيما في مجال دعم الإنتاج الفلاحي بكافة فروعه النباتية والحيوانية، وهو ما قدم نتائج لابأس بها في مجال تحسين حجم الإنتاج، حيث شجع الدولة على متابعة الإصلاحات من خلال تطبيق برنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي.

- ✓ **مرحلة قبل إعادة الهيكلة:** اتسم الوضع الاقتصادي الجزائري بعد الاستقلال سنة 1962 بالاعتماد على الخارج واختلالات جهوية وثروة زراعية مركزة في أقصى الشمال، واختلالات حتى في الجهة الواحدة ويمكن أن نقول أن الاختلالات توجد حتى في الولاية الواحدة سواء في المدن أو في الأرياف، ومن المعروف أن الاستعمار الفرنسي كان مهتما بالرأسمالية الزراعية التي توفر السلع والموارد اللازمة للسوق وبعد رحيل المستعمر أدى ذلك إلى شغور اقتصادي واجتماعي، فتوقف مشروع قسنطينة الذي نادي به ديغول يوم 04 أكتوبر 1958 بعد ختامه للجولات الميدانية حيث أعلن في مدينة قسنطينة عاصمة الشرق الجزائري ومركز ثقل الثورة عن مشروعه الاقتصادي الضخم المتكفل بحل جميع مشاكل كل الجزائريين وتوزيع ربع مليون هكتار من الأراضي الفلاحية إلى غير ذلك من الإغراءات الفرنسية، وبعد رفض الشعب الجزائري بأي برنامج تنموي يزيد ارتباطه بالمستعمر الفرنسي، غادر الفرنسيين المحتلين من الأراضي الجزائرية وتراجع النشاط الاقتصادي وانخفضت الاستثمارات وتقهقرت الواردات المتعلقة بالمواد الاستهلاكية والتجهيزات.(نور، 2012، صفحة 113)
- ✓ **مرحلة التسيير الذاتي:** بعد الاستقلال مباشرة، سيطر العمال الجزائريون، على المزارع الحديثة والوحدات في المناطق الصناعية، بعد أن غادرها المستوطنين الأوروبيون فرارا إلى فرنسا، وانخرطوا في تجربة شعبية ملهمة للتسيير الذاتي والاشتراكية القاعدية. حيث أحتل موظفو العقارات الزراعية الاستعمارية، بدءا من يوليو 1962، وذلك من الشهر الأول للاستقلال، الأراضي التي هجرها المستعمرون، خاصة في الأماكن الأكثر ثراء في البلاد، وفرضوا شكلا مباشرا من التسيير. بلغ القطاع " المسير ذاتيا" 2.5 مليون هكتار من الأراضي الزراعية السابقة، التي تم تأميمها وتوزيعها على 2200 حيازة

عامة بمتوسط 1000هكتار لكل منها في 1964-1965، حيث بلغ عدد العمال في هذا القطاع 237.400 عاملا من بينهم 100 ألف عامل موسمي خلاله(السويدي، 1986، صفحة 15)، وركز العمل على ثلاث أهداف رئيسية نذكرها على التوالي: الإصلاح الفلاحي، واستخدام الأساليب الحديثة، والمحافظة على تراث الأراضي الجزائرية. (رحماني، 1991، صفحة 25)

- ✓ **مرحلة الثورة الزراعية**: 1971-1972: الأمر رقم: 73/71 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971المتضمن قانون الثورة الزراعية بسبب الأوضاع التي آلت إليها البلاد بالقطاع الفلاحي، وأيضا لوضع الحد للمعاناة والحرمان التي عاشها الشعب الجزائري، وللمشاكل التي يتخبط فيها أهالي الريف، والفروقات الكبيرة والمتفاوتة بين سكان المدن والأرياف، ومن خلال هذه الأسباب صدر قانون الثورة الزراعية بموجب الأمر رقم: 71-73 المؤرخ في: 08 نوفمبر 1971 يعالج كل المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي من ركود وتخلف والقضاء على الفروقات المتفاوتة في ملكية الأراضي.(دهينة، 2006، الصفحات 12-15)

2.2.الإطار النظري للتنمية المستدامة

1.2.2. تعريف التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة العديد من المفاهيم والتعاريف،يمكننا أن نختار مفهومينمن بينهاالمفهوم الصادرعن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، حيث بينت في تقريرها عن مفهوم التنمية المستدامة الموسوم بعنوان "مستقبلنا المشترك" تقرير برونتلاند مبينا كمايلي: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم". (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، 1989، صفحة 69)، أما المفهوم الثاني فهي تعبر عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل(مسعودي و جمعي، 2018، صفحة 26)

2.2.2. أهداف التنمية المستدامة:

من خلال الشكل 1 يمكن توضيح أهداف التنمية المستدامة: كما يلي:

الشكل 1: أهداف التنمية المستدامة

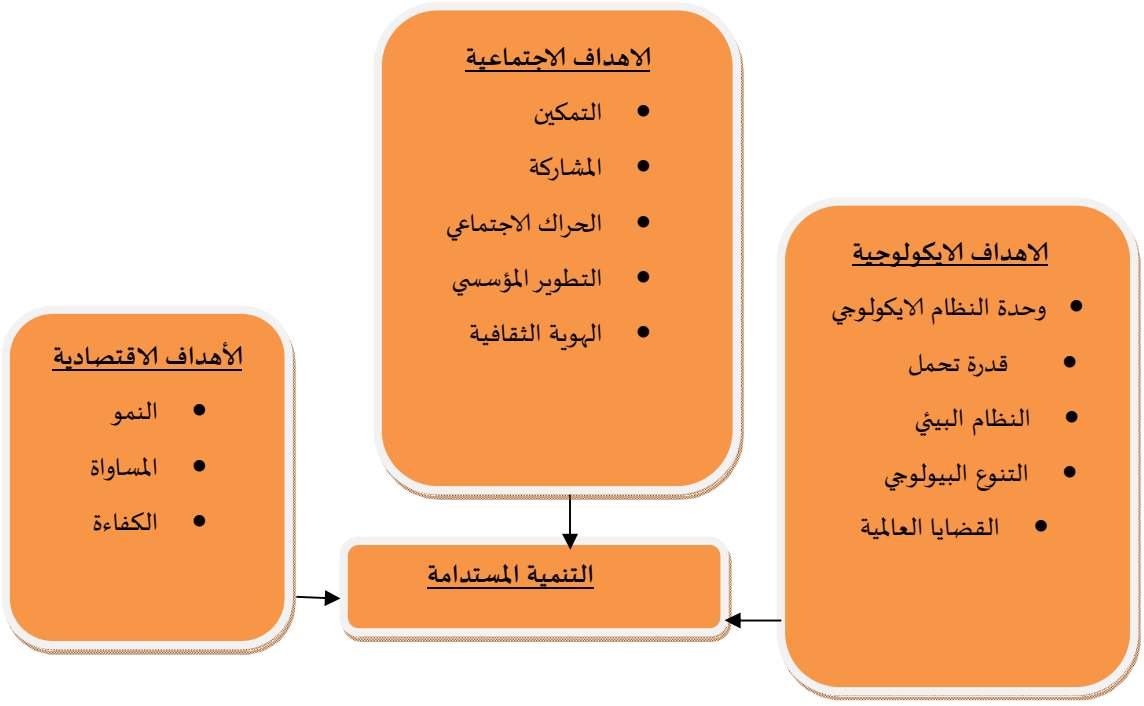

المصدر: (دوجلاس، 2000، صفحة 72)

3.2.2. أبعاد التنمية المستدامة: تتمحور التنمية المستدامة على ثلاث أبعاد رئيسية نذكرها كما يلي:(قاسم، 2007)

- ✓ **البعد الاجتماعي:** وهو يعتمدعلى الإنسان الذي يشكل جوهرة التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية وأيضا مكافحة الفقر، توفير الخدمات الاجتماعية وكذا ضمان الديمقراطية للشعوب ويتضمن البعد البيئي على نحو التالي: تثبيت النمو السكاني وأهمية توزيعهم، الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد البشرية، تفعيل دور المرأة، حرية الاختيار والديمقراطية.
- ✓ **البعد الاقتصادي:** القصد من البعد الاقتصادي وهو الديمومة والاستمرارية في تعظيم الرفاه الاقتصادي لطول فترة ممكنة، وذلك من خلال توفير مقومات الرفاه الاقتصادي بأفضل نوعية: مثلا لطعام، المسكن، الصحة، التعليم وللبعد الاقتصادي العناصر التالية نذكرها في الآتي: إيقاف تبديد الموارد، تقليص تبعية البلدان النامية، تحمل البلدان المتقدمة لمسؤولياتها اتجاه التلوث ومعالجته، المساواة في توزيع الثروات والموارد والحد من التفاوت للمداخيل، التقليص من الإنفاق العسكري.
- ✓ **البعد البيئي:** القصد من البعد البيئي للتنمية المستدامة هو مراعاة الحدود البيئية أي لابد من وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني واستنزاف المياه وقطع الغابات ويتضمن البعد البيئي العناصر التالية:حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على المحيط المائي، صيانة التنوع البيولوجي، حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

واستنادا على ما سبق، يمكن أن يختلف تعريف التنمية المستدامة باختلاف أبعادها:(قاسم، 2007)

- ✓ مفهوم التنمية المستدامة من الجانب الاجتماعي فتتمثل في التنمية التي تحقق الرفع من مستوى الخدمات الاجتماعية، كالتعليم والاستثمار في رأس المال البشري، وأيضا توفير الصحة الجيدة؛
- ✓ أما من الجانب الاقتصادي تعني استخدام الموارد فيما يساهم في رفع مستويات المعيشة وتحسينها والحد من ا لآفات الاقتصادية مثل الفقر والبطالة واللامساواة؛
- ✓ وأما مفهوم التنمية المستدامة من الجانب البيئي يقصد بها كيف تحسن استعمال واستخدام الموارد الطبيعية بصورة عقلانية حتى نظمن حق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد المذكورة.

4.2.2. دور وأهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة: يؤدي القطاع الفلاحي دورا مهما في عملية التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئيةويتجلى ذلك من خلال الوظائف التي يقوم بها في الاقتصاد الوطني، والتي سيتم الوقوف عليها في هذه الدراسة:

الدور الاقتصادي للقطاع الفلاحي: للفلاحة تأثير اقتصادي على مختلف القطاعات الإنتاجية الأخرى في المجتمع وعلاوة على ذلك فإن هذا التأثير لا يقتصر على الفلاحين أو المجتمعات الريفية التي يعمل سكانها أو بعضهم في الأنشطة الفلاحية، بل يمتد إلى باقي المراكز والتجمعات البشرية الأخرى الحضرية منها والقروية. ومن الوظائف الاقتصادية للفلاحة ما يلي:

- **تكوين الناتج المحلي الخام:** تساهم الفلاحة كغيرها من الأنشطة في خلق القيمة المضافة الإجمالية في الاقتصاد الوطني حيث تؤثر على نمو الناتج القومي الإجمالي للدولة، ويمكن أن تقاس أهمية هذه المساهمة وفقالمؤشر نسبة القيمة المضافة الناتجة عن هذا النشاط إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعادة ما تنخفض هذه النسبة المئوية كلما زاد تطور الاقتصاد الوطني وزادت الإنتاجية في القطاعات الأخرى مثل القطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وهذا ما يحدث في الدول الصناعية المتقدمة، بمعنى آخر تجد أن هذه النسبة عالية في الدول النامية ومنخفضة جدا في البلدان المتقدمة،

كما أنها تختلف في نفس البلد من مرحلة تطور معينة للاقتصاد الوطني إلى مرحلة أخرى. (أبو السعود، نعمة الله، و عايد، 2001، صفحة 265)

- **تأمين الاحتياجات الغذائية للسكان وضمان الأمن الغذائي:** تعرف المنظمة العالمية للغذاء والزراعة (الفاو) الأمن الغذائي بأنه "توفر الإمكانية الفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية لجميع المجتمع للحصول على الغذاء الكافي والصحي الذي يؤمن العناصر الغذائية اللازمة للقيام بفعاليات الحياة الصحية". فالأمن الغذائي يتطلب توفر الجوانب التالية: تأمين كميات كافية من الغذاء بنوعية جيدة، توفر إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد والأسر، توفر شروط وظروف غذائية جيدة بما في ذلك الوجبات الصحية المنتظمة، والمياه النظيفة، والظروف الصحية العام.(عمراني و معطى الله، 2017، صفحة 59)

ذكرت منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) أن الأمنالغذائي يتحقق عندما يتمتع جميع الناس في جميع الأوقات بفرص الحصول من الناحية المادية والإجتماعية والاقتصادية علىأغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وتناسب أذواقهم لكي يعيشوا حياة موفورة بالنشاط والصحة.(ياسين، 2015، صفحة 636)، وعليه فإن مفهوم الأمن الغذائي يقوم على ثلاث مرتكزات هي:وفرة السلع الغذائية، وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم، أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين. (عمراني و معطى الله، 2017، صفحة 59)

يتجاوز مفهوم الأمن الغذائي مفهوم الاكتفاء الذاتي، حيث يتمثل الأخير في إشباع الاحتياجات الغذائية من خلال الإنتاج المحلي. تقيس درجة الاكتفاء الذاتي العلاقة بين الإنتاج المحلي والتوافر للاستهلاك الكلي، بغض النظر عما إذا كانت منتجة محليا أو مستوردة من الخارج. ومن ثم فهو يقيس مستوى الاكتفاء الذاتي وإذا كان مساويا بنسبة عالية نقول إنه يصل إلى الاكتفاء الذاتي وهذا يحدث عندما يكون الإنتاج المحلي مساويا للإنتاج المتاح للاستهلاك. بالإضافة إلى ذلك، يحدث الاكتفاء الذاتي عندما يتجاوز التوافر للاستهلاك الإنتاج المحلي (المعروف بنقص الغذاء أو الفجوة الغذائية).

يعتبر القطاع الفلاحي بالغ الأهمية في تحقيق ذلك، لأنه يوفر الغذاء الفلاحي النباتي والحيواني، من خلال التوسع الرأسي أو الأفقي، حيث سيؤدي كل منهما إلى زيادة إنتاج المنتجات الفلاحية لتلبية الطلب المتزايد على الكمية أو الجودة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التوسع في القطاع الفلاحي قد ساهم في زيادة دخل الفلاحين، وبالتالي زاد الطلب على الغذاء لاسيما وأن مرونة الطلب الداخلية في هذه الاقتصاديات مرتفعة جدا، ولهذا يتعين أن تكون الزيادة المتحققة في الإنتاج الفلاحي بمعدلات أعلى من معدلات الزيادة في الطلب على الغذاء، كما أن التوسع في الإنتاج الفلاحي يجب أن يواجه الزيادة الحاصلة في السكان، وكذلك الزيادة الحاصلة في(الدخول الناجمة عن التنمية الاقتصادية الشاملة والفلاحية بشكل خاص)وفي هذه الحالة يمكن أن يساهم القطاع الفلاحي في إرساء ثلاثة مستويات للأمن الغذائي:

- **مستوى الكفاف:** هو قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية للفرد، حيث يتوافق مستوى الكفاف مع مفهوم خط الفقر عند مقارنته بمستوى الدخل والإمكانيات المتاحة للحصول على الحد الأدنى من الغذاء، مستوى الكفاف للغذاء يعبر عن البعد الاستهلاكي لمشكلة الأمن الغذائي.
- **المستويات الوسطى:** هو المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف ولا يصل إلى المستوى المحتمل، وهذا المستوى يعبر عن القدرة على التخلص من سوء التغذية، ويتم ذلك من خلال ضمان المستوى المناسب من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لجميع الأفراد للمجتمع.
- **المستوى المحتمل:** ويمثل قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بعملهم الإنتاجي، أي ضمان الحد الأدنى المطلوب من السعرات الحرارية بما يتوافق مع المعايير الدولية، وعلى هذا الأساس، يحدث وضع غذائي غير آمن مؤقتا عندما يكون الناس غير قادرين على الحصول على الغذاء الكافي.

3. الجانب التطبيقي:

1.3. **التعريف بولاية الوادي**: ولاية الوادي أو ولاية وادي سوف هي ولاية جزائرية انبثقت عن التقسيم الإداري لعام 1984، تقع شمال شرق الصحراء الجزائرية، تبعد عن عاصمة الجزائر بـ 650كلم، يحدها من الشرق الجمهورية الشقيقة تونس ومن الغرب الولاية المنتدبة لمغير وتقرت ومن الشمال ولايات تبسة وخنشلة وبسكرة ومن الجنوب ولاية ورقلة، وتضم30 بلدية مجمعة في 12 دائرة، عدد سكانها 990ألف نسمة، مساحتها : 54.573كم^2، تنقسم إلى منطقتين ذات أصول عرقية مختلفة هما: منطقة وادي سوف تضم 22بلدية، ومنطقة وادي ريغ تضم 08بلديات، أما بالنسبة لمناخ الولاية في فصل الصيف يصل المتوسط الحراري إلى 34° وقد يتعدى في بعض الأحيان إلى 50°، وفي فصل الشتاء يكون المتوسط الحراري 10°وعندما تشتد البرودة وخاصة ليلا تنخفض إلى ما دون الصفر(مديرية البرمجة والتخطيط بولاية الوادي، 2020).

2.3. واقع القطاع الفلاحي بوادي سوف: تعتبر ولاية الوادي منطقة فلاحية بامتياز، ورائدة وطنيا في إنتاج المحاصيل الزراعية، وهذا على الرغم من مناخها الصحراوي الجاف حيث أن أراضيها الشاسعة الرملية قابلة وسهلة للاستصلاح، إضافة إلى الموارد المائية الجوفية ودخول الكثير من الشباب عالم الاستثمار الفلاحي، حيث خلق استثمارات بإمكانياتهم الفردية إلى جانب إرساء جملة من الإجراءات المتاحة الذي جعلت منها قطبا فلاحيا بامتياز، حيث جعلها تحتل الريادة في العديد من المنتجات الزراعية على المستوى الوطني مثل إنتاج البطاطس، الطماطم، التمور، الفول السوداني إلى غير ذلك من المنتجات .(مديرية البرمجة والتخطيط بولاية الوادي، 2020)

3.3. التوزيع العام للأراضي الفلاحية بولاية الوادي: تم توزيع الأراضي المستغلة في الفلاحة في الموسم 2019/2018، وتقدر الأراضي الصالحة للزراعة 105.500 ألف هكتار، منها: أراضي مسقية تقدر 98.200 ألف هكتار، وهي تتضمن الأراضي المحروثة العشبية، وأراضي فلاحية دائمة تتمثل في: أراضي مستريحة، وأراضي مختصة بزراعة الكروم، أراضي تمتاز بغراسة الأشجار المثمرة، وأراضي خاصة بزراعة الحمضيات، وأراضي تتميز بزراعة أشجار الزيتون، وأخرى متعلقة بغراسة النخيل، مبينة في الجدول 1 الآتي:

جدول 1: توزيع الأراضي الفلاحية على بلديات الولاية

توزيع الأراضي			المساحة بالهكتار
الأراضي المستغلة في الفلاحة	الأراضي المحروثة	المزروعات العشبية	56 370
	أراضي المزروعات الدائمة	أراضي مستريحة	7 300
		زراعة الكروم	140
		غراسة الأشجار المثمرة	418
		الحمضيات	25
		الزيتون	3 100
		غراسة النخيل	38 147
	مجموع الأراضي الصالحة للفلاحة		105 500
	- منها أراضي مسقية		98 200
أراضي رعوية وممرات.....2			1 410 000
الأراضي الفلاحية غير المنتجة.....3			253 400
مجموع الأراضي الفلاحية.....4= (1+2+3)			1768 900
الأراضي غير المنتجة وغير المستعملة من طرف الفلاحة.....5			2 689 780
المساحة الإجمالية للولاية.....6= (4+5)			4 458 680

المصدر: مونوغرافيا بولاية الوادي.

حيث تم توزيع الأراضي الموضحة في الجدول على بلديات الولاية والتركيز في عملية التوزيع تمت إلى صالح البلديات ذات الطابع الفلاحي، وكل هذه الأراضي ساهمت في تحقيق إنتاج العديد من المحاصيل الفلاحية كماونوعا،ومن خلال ذلك سوف نتطرق إلى تطوير الأراضي الصالحة للزراعة والمحاصيل في الجوانب التالية:

1.3.3. توسيع الأراضي الزراعية:

تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نحو 90.000 ألف هكتار قبل الموسم 2018-2019 وتم تسجيل تنمية الأراضي الصالحة للزراعة بالولاية نمو كبيرا خلال الموسم بمساحة تقدر بـ: 105.600 ألف هكتار أي بزيادة قدرها: 15.900 هكتار، بالمقابل استمر استقرار الأراضي الرعوية والمقدرة ما بين1.444.181_ 1.444.000 هكتار، إلى غاية عام 2019 كما هو موضح في الجدول 2 الآتي:

جدول2: مساهمة استغلال الأراضي الزراعية بولاية الوادي الفترة 2005_2019 في تحقيق التنمية المستدامة

الوحدة: هكتار

السنوات	مجموع المساحة المستغلة	أراضي المراعي	أراضي غير منتجة للمستثمرات الفلاحة	مجموع الأراضي المستعملة في الفلاحة
2005	51.097	1.444.181	96.591	1.591.869
2006	52.915	1.444.181	94.773	1.591.869
2007	53.835	1.444.181	93.853	1.591.869
2008	54.535	1.444.181	93.153	1.591.869
2009	56.159	1.444.181	91.529	1.591.869
2010	62.720	1.444.181	84.968	1.591.869
2011	67.892	1.444.181	79.796	1.591.869
2012	71.800	1.444.181	75.888	1.591.869
2013	76.800	1.444.181	71.278	1.591.869
2014	80.000	1.444.181	67.688	1.591.869
2015	90.000	1.444.181	65.819	1.600.000
2016	95.000	1.410.000	214.600	1.719.600
2017	100.000	1.410.000	258.900	1.768.900
2018	103.000	1.410.000	255.900	1.768.900
2019	105.500	1.410.000	253.900	1.768.900

المصدر: المديرية الفلاحية لولاية الوادي، 2020.

2.3.3. تطور إنتاج النخيل:

تتميز زراعة النخيل في المجتمع السوفي عن باقي الولايات الصحراوية الأخرى بخصائص فريدة من نوعها وخاصة دقلة نور التي كان لها الأهمية البالغة، وتحتل المرتبة الأولى من حيث النوعية بين نخيل الجزائر، وهي تعتبر من أهم الموارد الاقتصادية لسكان الولاية منذ إعمار الولاية.

ويمكن توضيح تطور إنتاج النخيل من خلال الجدول التالي الجدول 3 التالي:

جدول3:مساهمة إنتاج النخيل بولاية الوادي 2005-2019 في تحقيق التنمية المستدامة

الوحدة: (المساحة: هكتار، الإنتاج: قنطار)

السنوات	عدد النخيل المغروسة				الإنتاج قنطار	
	العدد الإجمالي		دقلة نور		مجموع إنتاج التمور	دقلة نور
	الإجمالي	المنتج	الإجمالي المغروس	المنتجة		
2005	3.230.619	2.422.099	2.127.768	1.572.257	1.395.000	886.000
2006	3.429.089	2.464.864	2.228.703	1.598.454	1.335.405	924.237
2007	3.542.473	2.556.229	2.300.025	1.648.595	1.503.457	999.278
2008	3.613.412	2.631.473	2.338.067	1.693.809	1.378.436	903.980
2009	3.657.259	2.689.826	2.364.606	1.728.993	1.541.290	1.011.922
2010	3.687.582	2.800.217	2.386.575	1.817.249	1.674.950	1.138.213
2011	3.710.795	3.026.587	2.403.088	1.942.316	1.9908.420	1.261.547
2012	3.729.820	3.117.304	2.413.301	2.002.084	2.022.870	1.334.793
2013	3.745.183	3.357.849	2.422.411	2.189.954	2.137.520	1.423.000
2014	3.747.330	3.464.400	2.423.220	2.254.480	2.312.000	1.530.000
2015	3.788.400	3.619.351	2.452.250	2.338.750	2.474.000	1.637.000
2016	3.835.630	3.704.300	2.476.350	2.397.600	2.533.100	1.678.330
2017	3.890.330	3.735.800	2.507.200	2.414.800	2.624.400	1.738.600
2018	3.928.200	3.790.000	2.530.300	2.449.200	2.731.200	1.812.400
2019	3.975.930	3.819.448	2.556.875	2.463.624	2.752.100	1.823.080

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، 2020.

نلاحظ من خلال الجدول تزايد العدد الإجمالي لعدد النخيل المغروسة ابتداء من سنة 2005 حيث كان العدد 3.230.619 إلى أن بلغ سنة 2019 العدد 3.975.930 أي بزيادة قدرها : 745.311، وأما فيمايتعلق بإنتاج دقلة نور فقد بلغ 886.000 قنطار سنة 2005، وفي آخر الفترة الإحصائية وصل إلى 1.823.080 قنطار، أي بفارق قدره 937.080 قنطار، وفي الأخير يمكن أن نقول أن ولاية الوادي تتمركز في الترتيب الثاني وطنيا بعد ولاية بسكرة في إنتاج التمور، وهذا ما نلاحظه من الجدول أن إنتاج التمور يرتفع من سنة إلى أخرى ويمثل نسبة عالية من الإنتاج الوطني للتمور.

3.3.3. تطور إنتاج المحاصيل الحقلية:

استطاعت ولاية الوادي، المشهورة بإنتاج التمور، أن تحتل في السنوات الأخيرة مكانة متقدمة على المستوى الوطني في إنتاج عدة أنواع من المحاصيل الزراعية، حيث تتصدر زراعة البطاطس قائمة المنتجات الزراعية التي حققت تجربة لا مثيل لها وكانت نتائجها هائلة في هذه الولاية الصحراوية.

حيث شهدت المساحات المستغلة بالولاية من حيث المحاصيل الحقلية زيادة ملحوظة بفضل برنامج التجديد الريفي والمرافق ودعم القطاع الزراعي بكافة أنواعه ، ونلاحظ بشكل خاص إنتاج البطاطس الذي شهد نموا كبيرا حيث بلغت المساحة المزروعة عام 2019ما يقارب37 ألف هكتار تمثل حوالي 50٪ من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في الولاية وبذلك حققت إنتاجا بلغ أكثر من 12 مليون قنطار وبذلك تحتل المرتبة الأولى وطنيا، وهذا ما نبينه في الجدول التالي:

جدول4: مساهمة إنتاج المحاصيل الزراعية بالوادي للفترة 2005-2019في تحقيق التنمية المستدامة

الوحدة: (المساحة:هكتار، الإنتاج: قنطار)

السنوات	البطاطس		الطماطم		الحبوب		المحاصيل العلفية		مجموع المحاصيل العلفية	
	المساحة المزوعة	الإنتاج الإجمالي	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
2005	6.749	1.550.704	299	37.400	3.195	98.843	2.056	203.321	12.134	2.166.328
2006	7.392	1.818.366	330	43.225	3.158	101.344	2.198	284.467	12.772	2.464.062
2007	7.218	1.791.893	350	49.817	3.500	79.148	2.321	301.343	13.054	2.496.160
2008	11.415	2.708.890	332	58.858	2.973	76.370	2.081	266.072	17.465	3.416.861
2009	14.200	3.588.962	314	48.124	3.552	140.199	2.415	323.940	19.687	4.217.388
2010	18.800	6.206.320	374	66.975	4.705	98.158	2.308	317.090	24.628	6.915.265
2011	24.000	7.221.700	558	121.933	4.127	112.351	2.201	311.684	29.404	7.906.885
2012	30.200	11.176.000	845	186.127	4.731	121.203	2.362	334.292	36.200	12.118.272
2013	35.000	11.725.000	1.088	543.000	5.500	215.820	1.836	262.530	41.566	13.338.429
2014	33.000	10.890.000	1.228	611.000	8.500	317.220	1.925	286.000	40.150	12.789.000
2015	33.000	10.890.000	2.063	1.023.000	12.000	488.000	2.230	331.500	42.666	14.100.000
2016	34.000	11.180.000	2.520	1.785.000	12.000	528.800	2.992	479.020	44.466	15.217.400
2017	35.000	11.530.000	3.070	2.170.000	14.000	570.000	2.654	391.200	46.856	16.131.000
2018	36.200	11.360.000	3.130	2.163.100	12.612	302.880	2.900	406.800	49.440	16.214.813
2019	37.000	12.140.000	3.397	2.398.000	10.840	302.440	3.710	493.334	51.000	17.431.796

السنوات	البصل		الثوم		الجزر		الفول الأخضر		اللفت	
	المساحة المزوعة	الإنتاج الإجمالي	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
2005	996	89,766	493	26,078	510	51,719	201	17,747	177	15,739
2006	1,055	119,757	508	33,124	524	52,985	185	17,035	170	11,412
2007	1,200	136,216	520	33,800	530	53,592	192	16,929	211	13,702
2008	1,087	128,546	516	35,600	584	67,160	202	22,624	187	12,675
2009	944	112,336	520	36,400	550	63,250	180	20,340	220	15,180
2010	1,045	124,355	535	37,440	578	67,050	162	18,480	178	12,290
2011	942	103,754	640	48,814	576	70,628	178	19,116	206	18,169
2012	1,004	116,165	357	25,704	485	57,230	124	14,449	173	14,713
2013	1,190	339,500	325	36,000	485	64,957	130	14,320	196	15,334
2014	1,270	357,500	380	34,200	500	125,000	150	30,000	200	16,000
2015	1,320	396,000	420	42,000	610	152,500	160	40,000	180	16,200
2016	1,400	417,000	500	50,000	670	167,400	290	58000	390	31200
2017	1,550	465,000	600	60,000	635	144,760	284	63,390	380	30,770
2018	1,520	446,250	1,800	180,000	681	145,646	272	41290	394.75	33499
2019	2,000	600,000	1,800	284,000	696	153,330	260	47,280	378	29,536

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، 2020.

وشهدت السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مجال إنتاج المحاصيل الحقلية وعلى رأسها الطماطم، حيث بلغت كميات إنتاج هذا الأخير خلال سنة 2019 نحو 2.398.000قنطار، كما نلاحظ التزايد في المساحات المزروعة، مما نتج عنه زيادة المنتوجات من سنة إلى أخرى، وكل هذه المنتجات تساهم في تطور القطاع الفلاحي،

4.3.3. تطور الإنتاج الحيواني:

الثروة الحيوانية مصدر مهم للثروة في الولاية، ونعني بتربية الأغنام والماعز والأبقار والإبل، كما يتم إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء، بالإضافة إلى إنتاج الصوف والحليب والبيض، ويمكن تسليط الضوء على الفترة قيد الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول 5: مساهمة تطور أعداد الماشية لولاية الوادي في الفترة 2005_2019 في تحقيق التنمية المستدامة (رأس)

السنوات	الأغنام		الأبقار		الايل		الماعز	
	نعجة	المجموع	الحلوب	المجموع	الناقة	المجموع	عنزة	المجموع
2005	238.000	494.000	940	3.640	15.500	28.000	240.200	449.000
2006	256.000	521.000	1.000	3.690	16.000	29.000	262.000	491.000
2007	285.000	551.000	1.080	4.040	17.000	30.000	285.000	517.000
2008	239.000	496.000	840	2.990	15.000	28.000	242.000	448.000
2009	274.000	441.000	740	2.890	15.500	27.000	289.000	430.000
2010	284.000	465.000	610	3.300	19.500	30.000	292.000	470.000
2011	298.000	488.000	620	3.880	20.000	31.000	306.000	484.000
2012	306.000	508.000	540	3.250	21.000	34.000	320.000	496.000
2013	296.000	538.000	630	3.500	22.000	37.000	342.000	526.000
2014	310.000	550.000	820	16.000	23.000	38.000	346.000	532.000
2015	315.000	560.000	830	16.500	24.000	40.000	348.000	540.000
2016	320.000	635.000	830	22.300	25.000	42.000	349.000	542.000
2017	329.800	716.500	1.430	24.415	27.000	45.000	288.000	498.500
2018	341.000	732.000	1.390	26.000	34.000	55.000	287.000	496.000
2019	343.400	738.700	1.057	20.585	34.000	55.000	287.000	490.000

المصدر: المديرية الفلاحية لولاية الوادي، 2020.

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن أعداد الثروة الحيوانية في تزايد مستمر للسنوات قيد الدراسة وهذا يرجع إلى سياسة الدولة في هذا المجال وتخصيص اعتمادات مالية كبيرة لتطوير وزيادة أعداد الثروة الحيوانية ومنتجاتها من جهة وزيادة الميل للاستثمار في هذا المجال من جهة أخرى، ورغم ذلك الماعز يمثل بحوالي14% من الإجمالي الوطني، والإبل تمثل بنسبة (حوالي) 11 % من الإجمالي الوطني، بينما تشكل الأغنام أقل من 2% من الإجمالي الوطني، ونسبة ضعيفة من الأبقار.

أما المنتجات المتعلقة بالثروة الحيوانية، فقد لاحظنا أن اللحوم الحمراء والبيضاء قد تذبذبت بشكل كبير على مر الأعوام، إلا أن اللحوم البيضاء لم تشهد تطورا كبيرا، بينما سجلت اللحوم الحمراء، تغيرا كبيرا عاما بعد عام، وزيادة كبيرة بالرغم من التقلبات في إنتاج الحليب، إلا أنه أخذ منحنى تصاعديا على مر السنوات مسجلا زيادة بأكثر من 78%، بينما نلاحظ تذبذبا في إنتاج البيض، خاصة في المواسم الأخيرة، حيث أخذ منحنى تنازليا على مدى الأعوام بين 2005-2019، وهذا

الانخفاض بسبب توقف بعض الفلاحين عن تربية الدواجن وتحولهم إلى مشاريع أخرى، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول أدناه:

جدول 6: مساهمة تطور الإنتاج الحيواني بولاية الوادي ما بين الفترة 2005-2019 في تحقيق التنمية المستدامة

السنوات	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الحليب (آلاف اللترات)	البيض 10^3	الصوف (قنطار)
2005	79.160	6.356	22.000	39.937	4.450
2006	83.723	4.900	24.700	24.725	4.740
2007	91.067	2.437	26.000	23.521	4.920
2008	76.230	4.320	30.000	29.283	3.720
2009	96.549	6.444	29.800	33.024	3.750
2010	100.268	6.325	29.500	27.052	4.960
2011	103.865	6.314	30.200	39.391	5.080
2012	105.624	5.759	31.600	39.666	5.490
2013	109.940	15.438	31.700	20.857	5.600
2014	123.000	20.000	32.500	14.140	5.800
2015	127.655	21.570	32.800	18.280	5.880
2016	148.780	38.815	33.800	10.650	6.980
2017	149.000	54.700	35.500	8.064	6.400
2018	152.600	63.188	33.400	9.370	6.500
2019	159.000	64.890	32.550	3.812	6.860

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، 2020.

5.3.3. تطور الصادرات الفلاحية بالوادي:

تشكل التمور في ولاية الوادي أهم المنتجات الزراعية التي تتمتع بميزة تنافسية من حيث الجودة وكمية الإنتاج، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول أدناه، حيث نلاحظ أن هذا المنتج تصدر القائمة التصديرية الزراعية التي تتمتع بها الولاية ثم يأتي المنتج الثاني وهي البطاطس التي دخلت قائمة الصادرات ابتداء من عام 2016، وذلك لكون هذا المنتج قد حقق الاكتفاء الذاتي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، هذا من جهة، وسياسات الدولة التي عمدت إلى توجيه منتجات الاكتفاء الذاتي إلى الأسواق الخارجية من أجل تنويع الصادرات خارج المحروقات وتطوير الصادرات، وهذا ما يوضحه الجدول 7 التالي.(الغرفة التجارية بولاية الوادي، 2020)

جدول 7:مساهمة تطور المنتجات الفلاحية المصدرة ما بين الفترة: 2013-2019 في تحقيق التنمية المستدامة

السنوات	التمور (كغ)	الطماطم (كغ)	البطاطا (كغ)	القيمة (دج)
2013	66.600.00	/	/	9.750.604.50
2014	646.328.00	/	/	112.999.445.60
2015	984.480.00	/	/	63.856.430.26
2016	642.183.40	25.002.00	720.788.40	247.817.335.93
2017	1.356.593.08	/	/	212.496.899.63
2018	1.261.262.10	/	8000	175.774.054.00
2019	629.874.5	/	1.026.696	132.134.133.00

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على شهادات المنشأة الصادرة عن غرفة التجارة والصناعة سوف.

ونلاحظ من خلال الجدول أ ن الصادرات الفلاحية شهدت تطورا ملحوظا خلال الفترة قيد الدراسة، حيث سجلت التمور المصدرة عام 2013 نحو 66600 كغ، بقيمة 09 مليون دينار، لتصل إلى 1356.59 كغ عام 2017، بقيمة 212.5 مليون دينار جزائري، وفي عام 2016 دخلت البطاطس والثوم قائمة المنتجات المصدرة، وفي سنة 2018تم تسجيل صادرات التمور بكمية تقدر 1261262كغ بقيمة .والطماطم الكمية المصدرة 8000 كغ وهناك منتوجات أخرى دخلت قائمة التصدير مثل مطحون نوى الزيتون، والكمية المصدرة: 4200 كغ إلى دولة قطربقيمة:16800دولار، وأيضا تم تصدير البصل إلى دولة موريتانيا الكمية المصدرة 14000كغ وقيمتها المالية 4200أورو، وفي سنة 2019تم تصدير منتوجات أخرى كالبصل، الثوم، الملح خام، الفاصوليا.

6.3.3. العوامل التنموية للقطاع الفلاحي بالولاية:

يعتمد نجاح التنمية الفلاحية بولاية الوادي على وجود تكامل وتنسيق بين دعم وتشجيع المستويات الرائدة للتكثيف الفلاحي التي حققها مزارعو المنطقة والإمكانيات والمقومات الطبيعية التي تفتخر فيها. حيث يحدد هذا التكامل الممارسات والآليات والسياسات المرتبطة بالنشاط الفلاحي.

تعود الزيادة الكبيرة في المساحات الزراعية بالدرجة الأولى إلى الاتحاد نحو التكثيف الفلاحي، وذلك من خلال زراعة الأراضي أكثر من مرة في السنة، وقد تصل أحيانا إلى زراعة أكثر من محصول في السنة، مما أدى إلى ازدهار في الإنتاج الفلاحي في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بزراعة البطاطس، التي احتلت المرتبة الأولى على المستوى الوطني في السنوات الأخيرة، حيث ساهمت بما يقدر بـ: 24% من الناتج الوطني، كما ساعدت موارد المياه الجوفية في الولاية بشكل كبير في التكثيف الفلاحي.

4.خلاصة:

بعد تسليط الضوء على القطاع الفلاحي اتضح لنا أن القطاع الزراعي له مقومات وإمكانيات كبيرة تؤهله في تحقيق الأمن الغذائي للسكان، وتوفير العديد من المنتوج ات الفلاحية، والحكومة الجزائرية تولي اهتماما كبيرا بهذا القطاع، نظرا لأهميته في الناتج الإجمالي، ويساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة، إذا ما تم استغلال موارده بشكل رشيد وعقلاني، وهو يحتل مكانة عالية لدى الدولة الجزائرية وهو في سلم أولوياتها من أجل ترقيته وتنميته والنهوض به، وبإمكان القطاع الفلاحي أن يحقق معدلات كبيرة تضاهي بعض القطاعات الأخرى في مجال التصدير.

1.4. نتائج الدراسة: من خلال الدراسة توصلنا إلى بعض النتائج نذكرها في الآتي:

- ✓ يعتبر القطاع الفلاحي من أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها أغلب البلدان الصناعية وبلدان العالم الثالث والجزائر أحد الدول النامية التي تهتم بقطاعها الفلاحي من خلال المكانة التي يحتلها، والذي يعتبر في سلم أولوياتها حيث تولي الحكومة الجزائرية بتحسينه وتطويره من خلال البرامج التنموية، بالإضافة إلى ذلك هو أحد القطاعات المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة، وتجدر الإشارة أن القطاع الفلاحي الوحيد الذي يضمن العيش الكريم من المنتوجات الغذائية، وتوفير مناصب شغل، وجلب العملة الصعبة للبلاد **(وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى)**.
- ✓ الجزائر تتمتع بالكثير من الإمكانيات سواء كانت مادية ومعنوية في مجال القطاع الفلاحي، ويمكن أن نستخلص أن القطاع بإمكانه أن يحقق جملة من الفوائد من بينها: إشباع الحاجات المتزايدة للمواطن من الغذاء، ويمكن إذا ما أستغلت هذه الموارد والإمكانيات بشكل رشيد وعقلاني أن يحقق فائضا في الكثير من المنتوجات الفلاحية، مما يؤهل هذا القطاع لمرافقة بعض القطاعات في مجال التصدير**(وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية)**.
- ✓ منذ الاستقلال سعت السلطات الجزائرية جاهدة إلى تنمية القطاع الفلاحي؛ حيث تبنت من خلال ذلك عدة سياسات وإصلاحات تتمثل في مرحلة التسيير الذاتي، الثورة الزراعية، ولكن هذه السياسات تميزت بتكرار مواضيعها وتعدد وسائلها وضعف نتائجها، وتجدر الإشارة أن هذه الجهود الجزائرية لم تتميز بالاستمرارية والفعالية وباءت كلها بالفشل وكل ذلك أثر على وضعية القطاع (**وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة**).
- ✓ تعد ولاية الوادي من ضمن الولايات المهتمة بالقطاع الفلاحي الذي يساهم بشكل كبير في الإنتاج الوطني، مما جعلها تحتل أحد المراتب الأولى وطنيا خاصة في إنتاج البطاطس وبعض المحاصيل الحقلية الأخرى، ناهيك عن إنتاج اللحوم بكل أنواعه، ويمكن للولاية أن تكون قطبا فلاحيا مهما في تصدير كل المنتوجات الفلاحية، إذا ما تم ترشيد الموارد المائية والبشرية والطبيعية بشكل عقلاني، ومن ثم فإن ولاية الوادي أحد الولايات التي تعمل على إرساء أسس التنمية المستدامة في الجزائر (**وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة**)

2.4. التوصيات والاقتراحات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن طرح بعض الاقتراحات والتوصيات، والعمل بها من قبل الجهات المعنية بالشؤون الفلاحية لسد بعض نقاط الضعف في هذا القطاع، ونذكر بعض التوصيات والاقتراحات فيما يلي:

- ✓ ضرورة المرافقة التقنية والإدارية للفلاحين وخاصة المستفيدين من الدعم الفلاحي، مما سيساعد على إدارة الأموال بشكل رشيد، وذلك من أجل المحافظة على المال العام من جهة، وتوفير عوائد أكبر لهذه المبالغ من جهة أخرى وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي للفلاحين؛
- ✓ العمل على تشكيل لجان على المستوى البلدي للمستفيدين من الدعم الفلاحي، حيث تعمل على إلزام المستفيد العمل بالشراكة مع السلطة المحلية بمقدار نسبة مئوية معينة من إجمالي مداخيله، وبالتالي سيؤدي إلى عدم هدر المال العام من جهة، وخلق مورد جديد للبلدية من جهة أخرى ومن خلال ذلك نزيد في تنوع الإيرادات المحلية؛
- ✓ إشراك الفلاحين محليا من خلال منظماتهم المهنية المختلفة في وضع السياسات والمشاريع الفلاحية التي تهمهم بالمقام الأول، وبالتالي إعادة الاعتبار للفلاح الفعلي والانتقال من الفلاح المدعوم إلى الفلاح كعون اقتصادي مسؤول عن التنمية الفلاحية، لأن تنفيذ التنمية الفلاحية الشاملة يتطلب مشاركة ومسؤولية الفلاحين لضمان نجاحها واستدامتها؛

- ✓ تفعيل الحلقة الضعيفة وهي المستوى المحلي بجعل السلطة المحلية هي سلطة المبادرة من خلال مرافقة الإجراءات وتسهيلها، لأن منطلق التنمية الحقيقي هو مبدأ البناء من أسفل، وبالتالي جعل تنمية المجتمعات المحلية نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية المجتمع؛
- ✓ تفعيل وإيصال نتائج البحث العلمي المؤكدة للمزارعين من خلال جهاز إرشاد فلاحي فعال وميداني، وبالتالي البحث العلمي الداعم والتجريبي الذي يعتبر حلقة وصل حتمية، من خلال الربط بين العلم الأكاديمي والمعرفة الميدانية؛
- ✓ إلغاء شرط عقد الملكية للاستفادة من آليات الدعم المختلفة التي وضعتها الدولة، وكذلك القروض الممنوحة من البنوك في إطار التسهيلات المقدمة للفلاحين عند رغبتهم في الاستثمار في القطاع، على أن غالبية هؤلاء الفلاحين ليس لديهم عقود ملكية للأراضي، وبالتالي إيجاد صيغة جديدة تساهم في منحهم شهادات أو تراخيص استثنائية لتمكينهم من الاستفادة من آليات الدعم المختلفة القائمة، في إطار تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي؛
- ✓ لابد من تدخل الدولة سواء كان ذلك محليا أو وطنيا في عملية الزراعة، ووجود تخطيط مسبق لكل الفلاحين عن نوعية المنتوج المطلوب زراعته، ونعني بذلك التخصص في الزراعة، والابتعاد عن الزراعة العشوائية؛
- ✓ تسقيف المنتوج الفلاحي من قبل السلطات المحلية أو الوطنية.

5. قائمة المراجع:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (18 11, 1990). التوجيه العقاري. *العدد 55*، 1743. الجزائر: المطبعة الرسمية الجزائرية.
2. الزعبي عاكف. (2006). *مبادئ التسويق الزراعي* (المجلد الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
3. الطيب هاشمي. (2012). تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر 2000/2006 - نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان. صفحة 05. الجزائر.
4. الغرفة التجارية بولاية الوادي. (2020). *احصائيات صادرات المنتجات الفلاحية*.
5. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية . (1989). *مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، العدد 142* . الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب.
6. بشرى رمضان ياسين. (06 08, 2015). تحديات ومعوقات تحقيق الأمن الغذائي في العراق وآفاقه المستقبلية. *مجلة جامعة دهوك، المجلد: 17، العدد: 02 (عدد خاص)*.
7. خالد مصطفى قاسم. (2007). *إدارة التنمية المستدامة في ظل العولمة*. الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
8. ربيع بوعريوة. (2017). القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر المتوسط. *الملتقى الدولي الرابع حول: اهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية*. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
9. زليخة كنيدة، و ابتسام حسين. (2013). حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي. *التسعير الاقتصادي للموارد المائية مابين إشكالية السعر وحقيقة القيمة*. ميلة: المركز الجامعي بميلة.
10. زهير عماري، و أسامة عامر. (04 06, 2014). دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية _ دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000/2012، يوم دراسي حول القطاع بين تحديات الاكتفاء الذاتي ورهان الامن الغذائي. صفحة 07. سطيف، الجزائر: جامعة سطيف.
11. سالم حمدي. (2000). *مشروع المساعدة في التعزيز المؤسسي والسياسات الزراعية* . دمشق: منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة و وزارة الزراعة والإصلاح الزارعي بسوريا.
12. سفيان عمراني، و خير الدين معطى الله. (01, 2017). الاصلاحات الفلاحية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر - دراسة نقدية -. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 41 (2)*، الصفحات 55-73.
13. شافعي محمود عبد الهادي. (1986). *مدخل الى الاقتصاد الزراعي* (المجلد الطبعة الاولى). عمان، الأردن: مكتبة الأقصى.
14. عارف جواد سعد. (2010). *الاقتصاد الزراعي* (المجلد الطبعة الاولى). عمان، الاردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
15. ف. دوجلاس. (2000). *مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين* (المجلد الطبعة الاولى). القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
16. فاطمة الزهراء مسعودي، و أسماء جمعي. (12, 2018). الطاقة المتجددة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة. *المنهل الاقتصادي، المجلد الأول، العدد الثاني، المجلد الاول ، العدد الثاني* .

17. فوزي محمد أبو السعود، أحمد رمضان نعمة الله، و عفاف عبد العزيز عايد. (2001). *مقدمة في الموارد واقتصادياتها*. الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
18. كامل بكري، وأحمد مندور. (1989). *الموارد الاقتصادية*. لبنان، بيروت: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
19. ماجدولين دهينة. (2006). استراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة آفاق وتطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة. الجزائر.
20. محمد السويدي. (1986). *التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية*. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
21. محمد غردي. (2012). القطاع الراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3. الصفحة 10. الجزائر.
22. محمد فوزي أبو السعود، وو اخرون. (2006). *مقدمة في اقتصاديات الموارد البشرية*. الاسكندرية: الدار الجامعية.
23. محمد لمين نور. (2012). دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج المحروقات - دراسة حالة ولاية تيارت، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان. الصفحة 96. الجزائر.
24. مديرية البرمجة والتخطيط بولاية الوادي. (2020). *إحصائيات القطاع الفلاحي*. الوادي - الجزائر.
25. موسى رحماني. (1991). محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطور الانتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية بالجزائر 1962-1987، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر. الجزائر.
26. هدى عساف، و محمد سعيد المصري. (2007). *مصادر تلوث المياه الجوفية*. دمشق: هيئة الطاقة الذرية للجمهورية العربية السورية.